

الوزير
د. هشام عبد الوهاب
مجلس الوزراء
القوانين المصرية - العدد ١٠٦ في ٩ مايو لسنة ٢٠١٢
مجلس الوزراء
القوانين المصرية - العدد ١٠٦ في ٩ مايو لسنة ٢٠١٢

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

قرار رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠١٢

بشأن الإلزام بالإنتاج أو التداول طبقاً للمواصفات القياسية المصرية

وزير الصناعة والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يجمع التلبس والغش وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي :

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة

للمواصفات والجودة :

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٤٣ لسنة ٢٠١١

بتشكيل الوزارة :

وعلى القرارين الوزاريين رقمي ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ ، ٤٣٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج

طبقاً للمواصفات القياسية المصرية :

وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

رقم (٣٠٦) بتاريخ ١٧/١١/٢٠١١ :

قرار:

(مصادة أولى)

يلتزم المنتجون والمستوردون للجلود والمنتجات الجلدية وأجزائها بتطبيق المواصفة القياسية المصرية م.ق.م رقم (٧/٧٣٢٢) الخاصة بمعايير السلامة والصحة في الجلود والمنتجات الجلدية وأجزائها، والتي تم إعدادها طبقاً للمرجعيات التالية:

- Commission Regulation (EC) No 552/2009 Amending Regulation (EC) No 1907/2006 of The European Parliament and of The Council on The Registration, Evaluation, Authorisation and Restriction of Chemicals (REACH) As Regards Annex XVII.

- EEC 1907/2006 of The European Parliament and of The Council of 18 December 2006 Concerning The Registration, Evaluation, Authorization and Restriction of Chemicals (REACH).

- EC/563/2009 Commission Decision of 9 July 2009 on establishing the ecological criteria for the award of the Community eco-label for footwear.

- the 18th Amendment of the German Consumer Goods Ordinance.

- Japanese Law 112.

(مصادة ثانية)

يتم الإلزام بهذه المواصفة نظراً لاعتبارات السلامة والصحة لاستخدامات المواد الكيماوية التي لها تأثير ضار على الصحة.